مؤشرات التضخم النقدي في ليبيا وأثرها على المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

فاطمة فرج محمد غميض

الملخص:

يعتبر التضخم من أكثر الاصطلاحات شيوعًا حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدة حالات مثل الارتفاع المفرط والمستمر في المستويات العامة للأسعار كنتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج سواء كانت ثابتة أو متغيرة إضافة إلى ارتفاع الدخول النقدية الاسمية وانخفاض الأجور الحقيقية وانخفاض معدل الرفاهية للأفراد والإفراط في خلق وضخ الأرصدة النقدية بشكل يفوق استيعاب السوق السلعية، وكذلك الانفتاح على تجارة العالم الخارجي بمعدلات خيالية الأمر الذي يدل على عدم إمكانية الطاقات الإنتاجية في تغطية استيعاب السوق المحلية، فكل ذلك أدى إلى تغيرات سريعة في مؤشرات الاقتصاد الليبي الرئيسية كزيادة معدلات التضخم وانخفاض سعر الصرف للدينار الليبي أمام باقي العملات وزيادة عرض النقود، مما استلزم الأمر الوقوف على أدائها وطبيعة عملها وتحليل العلاقة بعضها البعض.

Abstract:

Inflation is one of the most common terminologies. This term is used to describe several situations such as the excessive and continuous rise in the general price levels as a result of higher fixed or variable production costs as well as higher nominal incomes, lower real wages, lower welfare of individuals, Exceeds the absorption of the commodity market, As well as openness to the trade of the outside world at imaginary rates, which indicates the inability of productive capacities to cover the absorption of the domestic market, all this led to rapid changes in the indicators of the Libyan economy main such as increasing inflation rates and low exchange rate of the Libyan dinar against other currencies and increase the money supply, It is necessary to

determine the performance, nature of its work and analysis of the relationship.

مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد الليبي من أحادية مصدر الدخل وهو النفط وعدم وجود مصادر أخرى تشكل ثقلًا دخليًا للاقتصاد وافتقار الاقتصاد الليبي للصناعات التحويلية والناشئة مما جعل الاقتصاد الليبي أكثر عرضًا للأزمات والهزات الاقتصادية وخصوصًا من الخارج، رغم البحث عن خلق مستويات أعلى من التوظف وتنوع القاعدة الإنتاجية، فقد شهد الاقتصاد الليبي تذبذبًا في بعض المؤشرات الاقتصادية مثل انخفاض سعر الدينار أمام الدولار وارتفاع المعروض النقدي وكذلك معدلات التضخم وبذلك سوف تقوم بتحليل هذه المقاييس للتعرف على التضخم وعلاقته بكمية النقود وسعر الصرف.

فرضية الدراسة:

تكمن فرضية الدراسة في:-

١- وجود علاقة طردية بين التضخم في الاقتصاد الليبي والمعروض النقدي.

٢- إن التطورات في المعروض النقدي وسعر الصرف أثر في تطور الأرقام القياسية لأسعار المستهلك وبالتالي على معدلات التضخم.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهجية التحليل الوصفي لدراسة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وتحليل علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية كعرض النقود وسعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات الانفتاح على العالم الخارجي ومعدلات الاستقرار النقدي وسرعة دوران النقود.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في التعرف على ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي وكذلك التعرف على تأثير عرض النقود وسعر الصرف على التضخم وإيجاد الحلول والآليات المناسبة لمعالجتها.

الهدف من الدراسة:

١- التعرف على التضخم في الاقتصاد الليبي.
٢- تحديد العلاقة بين التضخم في الاقتصاد الليبي وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل عرض النقود وسعر الصرف.
٣- الوقوف على المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الليبي ودراستها كالانفتاح على العالم الخارجي ومؤشر الأرقام القياسية للمستهلك ومؤشر التضخم الضمني للناتج المحلي الإجمالي.

أولاً: تعريف التضخم:

Influre لاتيني والمقصود بها Inflation إذا رجعنا إلى التاريخ الاقتصادي نجد أن أصل كلمة والتي تعني المبالغة.[١]

إلا أن الواقع الاقتصادي أثبت أن تعريف التضخم يحكمه ضوابط و أسس تتعدد عندها المفاهيم الخاصة بالتضخم طبقا لتعدد و اختلاف هذه الضوابط و الأسس و تعدد وجهات نظر الاقتصاديين حيال هذه الضوابط والأسس في تعريف و إظهار المقصود بالتضخم.

التعريف:

"كل زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"[٢] بمعنى أنه كلما أضفنا في السوق كميات من النقود ارتفعت الأسعار معبرة عن حصول ظاهرة التضخم، وهذا بافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها، إلا انه يسهل ملاحظة سطحية و عمومية هذا التعريف فهو يعوزه الدقة و الوضوح.

ثانيًا: طرق قياس التضخم:

كما سبق التعرض في التعريف بظاهرة التضخم، فان المظهر العام لهذه الظاهرة يتمثل في الارتفاع المتواصل للأسعار، ومن ثم يمكن استقراء هذه الظاهرة من تتبع تطور الأرقام القياسية للأسعار، فالارتفاع المتواصل للأرقام القياسية للأسعار يعد مؤشرًا عامًا على وجود هذه الظاهرة و لكنه ليس سببا لوجودها و إنما هو نتيجة لوجود قوى تضخمية ناتجة عن وجود اختلالات في الاقتصاد القومي.

ولهذا يجدر بنا التعرف في البداية على الأرقام القياسية باعتبارها أداة قياس التغير في قيمة النقود، و ثانيا التعرف على الفجوات التضخمية التي تهدف إلى قياس الضغط على مستوى العام للأسعار.

١: الأرقام القياسية للأسعار:

تعرف الأرقام القياسية للأسعار على أنها عبارة عن متوسطات نسبية وزمنية للأسعار وتعد لمختلف أنواع السلع أو مجموعها معبرة عنها بوحدات نقدية لقياس الوحدة الشرائية للأفراد و المشروعات ومختلف القطاعات.

وتجدر الإشارة القياسية للأسعار ليست في الواقع مقاييس كاملة لقيمة النقود و إنما هي مقاييس نسبية تساعد على عمل مقارنات خاصة بالقوة الشرائية للنقود بين فترتين زمنيتين و عليه فان الطريقة الثانية لقياس التضخم هي الفجوات التضخمية.

٢: الفجوات التضخمية:

لقد ظهر مصطلح الفجوة التضخمية كنتيجة لتطور التحليل الخاص بالتضخم عقب بداية الحرب العالمية الثانية ، فهذا المصطلح هو من المصطلحات التي ابتدعها كيتر في بحثه الذي أصدره عام ١٩٤٠ بعنوان كيف تدفع نفقات الحرب؟[٣]

إن الهدف من قياس الضغط على المستوى العام للأسعار يعود إلى تحديد الثغرة بين المتاح من السلع والخدمات ومدى نقصها أو زيادتها عن القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين وبالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها أو الحد من القوة الشرائية لدى المستهلكين.[٤]

إن تبيان النظريات المفسرة لظهور القوى التضخمية أدى إلى خلق معايير مختلفة تعتمد على معالم وأدوات خاصة بكل تيار فكري و من بين هذه المعايير:

أ- معيار فائض الطلب الكلي:

يستند هذا المعيار إلى نظرية الكينزية في الطلب الفعال حيث أن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار هي عبارة عن الفرق بين الزيادة في الإنفاق الكلي المعبر عنه بالأسعار الجارية عن الناتج الوطني الحقيقي معبرا عنه بالأسعار الثابتة.

ب. معيار الاستقرار النقدي أو الضغط التضخمي:

استنادا إلى أسس النظرية الكمية النيوكلاسيكية فان هذا المعيار يأخذ في الاعتبار إمكانية تغيير كل من الدخول أو الناتج القومي و أيضًا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها وطبقا لهذه النظرية فان الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغيير في كمية النقود مع معدل التغيير في إجمالي الناتج القومي وبالتالي الفرق بينهما أو معامل الاستقرار النقدي يصبح معاملا للصفر.

ج. معيار الافراط النقدي:

يستند هذا المعيار إلى النظرية النقدية المعاصرة حيث يصر ميلتون فريدمان رائد المدرسة النقدية على أن الاستقرار في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد ما أسماه بالحجم الأمثل لكمية النقود بمعنى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو التغير الاستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار. فإذا كانت هناك زيادة في الطلب على النقود مع انخفاض سرعة دورانها فان نصيب الوحدة المنتجة من النقود يجب أن يزيد بالقدر الذي يمكن فيه إلغاء أثر انخفاض سرعة دوران النقود عن حجمها الأمثل مما يؤدي إلى إفراط نقدي يبعث على الارتفاع التضخمي للأسعار ومنه ظهور القوى التضخمية.(٥)

ويعتبر معيار الإفراط النقدي أكثر استعمالا من طرف اقتصادي صندوق النقد الدولي

ثالثًا: مؤشرات التضخم في الاقتصاد الليبي من الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

تعتبر الأرقام القياسية من أهم الأدوات التي تصور واقع الأسعار واتجاهاتها خلال فترة زمنية محددة، بما يوضح التغير في الأسعار وما يتبعه من تغيرات على القوة الشرائية للنقود، وسوف يتم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) والرقم القياسي الضمني (GDP).

١- تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك:(CPI)

يعتبر مؤشر سعر المستهلك المؤشر الرئيسي للتضخم، أو معدل التغير في الأسعار في بلد معين وتبين التقارير مؤشر سعر المستهلك التغير في المؤشر الذى

يقيس مجموع سعر سلعة محددة من المنتجات والخدمات التي يشتريها الجمهور عادة ويسمى مؤشر سعر المستهلك أيضًا مؤشر تكاليف المعيشة.[٦]

ولمزيد من التوضيح يبين الجدول التالي الأرقام القياسية لأسعار المستهلك والتضخم حسب الأقسام الرئيسية لعام ٢٠١٥ مقارنة بالأرقام القياسية لعام بسنة ٢٠١٤.

جدول (١) الارقام القياسية لأسعار المستهلك والتضخم حسب الأقسام الرئيسية

ت	الاقسام الرئيسية	الوزن	٢٠١٤	٢٠١٥	معدل التضخم %
١	المواد الغذائية والتبغ	٣٣٦	٣٢٣.٩	٤٢٨.٤	٣٢.٣
٢	الملابس والاقمشة والاحدية	٧٣	٣٠١.٠	٣٥٠.٣	١٦.٤
٣	المسكن ومستلزماته	٢٣٣	١٧٠.٣	١٧٢.٧	١.٤
٤	أثاث المسكن	٥٩	٣٠٦.٨	٣٤٢.١	١١.٥
٥	العناية الصحية	٤٠	٣٤٥.٤	٣٨٥.٩	١١.٧
٦	النقل والمواصلات والاتصالات	١١٢	١٩٧.٢	٢١٨.٢	١٠.٧
٧	التعليم والثقافة والتسلية	٦٤	٢٥٠.٠	٢٨٢.٥	١٣.٠
٨	السلع والخدمات الأخرى	٥٣	٣٨٧.٠	٤٢٨.١	١٠.٦
-	الرقم القياسي العام	١٠٠٠	٢٧٠.٧	٣٢٣.٤	١٩.٨٤

المصدر: مصلحة الاحصاء والتعداد، تقرير عن التضخم والارقام القياسية، ٢٠١٤-٢٠١٥.

من الجدول رقم (١) التطور للرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) تبين الارتفاع الكبير في مستويات الأسعار خاصة في المواد الغذائية ٣٢.٣% والملابس ١٦.٤% والأثاث ١١.٥% ويجب الاشارة إلى إن الارتفاع الكبير في معدلات التضخم ومستويات الأسعار في السلع والخدمات السابقة كانت في حدود سنة واحدة فقط.

جدول (٢) تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي

السنوات	معدلات التضخم
٢٠٠٠	٧.٠٩
٢٠٠١	١.١٦
٢٠٠٢	٠.١٤
٢٠٠٣	٧.٩٤
٢٠٠٤	١١.٢٥
٢٠٠٥	١٢.٦٦
٢٠٠٦	١١.٤٧
٢٠٠٧	١٦.٢١
٢٠٠٨	٢٠.٤
٢٠٠٩	١٢.٤٥
٢٠١٠	١٢.٤٦
٢٠١١	٢٥.٩
٢٠١٢	١٦.٠٧
٢٠١٣	١٢.٥٩
٢٠١٤	١٢.٤٣
٢٠١٥	١٩.٨٤

المصدر: نشرات مصرف ليبيا المركزي، ادارة البحوث والاحصاء، اعداد مختلفة ٢٠١٥،٢٠٠٠.

٢- تطور المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يعتبر المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الجيدة من أجل قياس ظاهرة التضخم على مستوى الاقتصاد الكلي والذي يتم الحصول عليه عن طريقة قسمة المقادير الكلية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على المقادير الكلية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وبذلك يمكن اختيار المقدار الكلي المناسب من مكونات الناتج واستنتاج الرقم القياسي الضمني.[٧]

جدول (٣) تطور المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي (DGDP) من الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

بالمليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي%	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٣)	معدل النمو السنوي%	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي%
٢٠٠٠	١٧٦٢٠.٢	-	٢٧٣٦٣.٦	-	٦٤.٤	-
٢٠٠١	١٨٠٧٩.١	١.٤	٣٣٢٩٠.٢	٢١.٦	٥٤.٣	٠.٢-
٢٠٠٢	٢٥٩١٤.١	٤٣.٣	٣٣١٦٣.٦	٠.٣٨-	٧٨.١	٠.٨
٢٠٠٣	٣٧٤٢٣.٤	٤٤.٤	٣٧٤٢٣	١٢.٨	١٠٠	٠.٣٥
٢٠٠٤	٤١٤٨٦.٢	٢.٩	٣٩٦٧٨.٨	٥.٦	١٠٤.٥	٤.٥
٢٠٠٥	٦٦٧٢٨.٢	٦٠.٨	٤٤٠٨٧.٢	٦.٠٣	١٥١.٣	٠.٤
٢٠٠٦	٨٠٦٢٤.٢	٢٠.٨	٤٦٥٨٣.٦	١١.١	١٧٣	٠.٠٩
٢٠٠٧	٨٩٢٦٠.٣	١٠.٧	٤٨٨٩٨.٠	٥.٧	١٨٢.٥	٣.١
٢٠٠٨	١٠٥٧٢٨.٤	١٨.٤	٥٠٢٢٥.٠	٥	٢١٠.٥	٨.٤
٢٠٠٩	٨٦٢٨٩.٠	١٨.٣-	٤٩٨٥٤.٧	٢.٧-	١٧٣	٠.٠٨-
٢٠١٠	١٠٢٥٣٨.٣	١٨.٨	٥١٩٢٢.١٣	٠.٧	١٩٧.٥	٨.١
٢٠١١	٤٣٣٨٥.١	٥٧.٦-	٢٠١٤٦.٣	١٠٧.٦-	٢١٥.٣	٤.٥
٢٠١٢	٦٣٥٩١.١	٤٦.٥	٣٩٩٢٢.٧	٢٤.١-	١٥٩.٢	٠.١-

٢٠١٣	٥٩٩٥٢.٥	٥.٧-	٣٨٨٢٤.٩	٩٨.١	١٥٤.٤	١.٨-
٢٠١٤	٤٣٠٣٠.٢	٢٨.٢-	٣٧٧٣٥	٤٧.١-	١١٤	٠.١٦-
٢٠١٥	١١٩٣٦٤.٠	١٧٧.٣	٣٩٨٤٦	٥.٦	٢٩٩.٥	١.٤

المصدر: إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية، أعداد متفرقة، ٢٠١٣.

من خلال الجدول رقم (٣) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد حقق نموًا خلال الفترة ٢٠٠٣ ليصل معدل النمو السنوي ٤٤.٤ نقطة ، ثم يأخذ في الزيادة بمعدلات متباطئة حتى ٢٠١١ ليصل لحوالي ٥٧.٦- ويرتفع مرة أخرى سنة ٢٠١٥ ليصل إلى ١٧٧.٣، إلا أن حقيقة هذا النمو والزيادة والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية هو نمو نقدي أكثر منه حقيقي وهو ما يكشف عن تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ففي سنة ٢٠٠٣ كان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حوالي ٣٧٤٢٣ مليون دينار أي ما يعادل ١٢.٨ نقطة من معدل النمو السنوي، وبزيادة معدل النمو السنوي ٦.٠٣ نقطة سنة ٢٠٠٥ وبإنتاج محلي إجمالي بالأسعار الثابتة وقدره ٤٤٠٨٧.٢ مليون دينار، ثم يبدأ بالانخفاض من سنتي ٢٠٠٦-٢٠٠٨ بمعدل نمو سنوي حوالي من ١١.١ - ٥ على التوالي، وعند النظر في السنوات من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٥ نلاحظ أن الناتج قد أخذ بالانخفاض بمقادير سالبة وبمعدلات متناقضة.[٨]

رابعًا: العلاقة بين مؤشرات التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥):

لقد تبين من دراستنا لمؤشري الرقم القياسي لأسعار المستهلك، ومؤشر المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي اتضح أن الاقتصاد الليبي يعاني من وجود تضخم وبالتالي ضعف وانخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي وتراجع أسعار صرف الدينار أمام العملات الأجنبية ولذلك سوف ندرس مجموعة من العوامل من أجل ربط علاقة التضخم والمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي ومنها:-

***عرض النقود:-**

باعتباره العامل المغذي للضغوط التضخمية وذلك لوجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود فزيادة الإصدارات للنقود بمعدل يفوق نمو الدخل الحقيقي يؤدي لظهور ظاهرة التضخم، وتصبح نقودًا كثيرة تطارد سلعًا قليلة، مما يؤدي لارتفاع الأسعار، لذلك لابد من دراسة الاستقرار النقدي وتقدير سرعة دوران النقود، ودراسة حجم الإفراط النقدي، وفائض أو عجز الطلب الكلي ومعدل الانفتاح على العالم الخارجي.

تم اخد عرض النقود (M_2) حيث يعكس الكمية النقدية التي تؤثر تأثير مباشرا وسريعا على الطلب الفعال، كما ان هذا المفهوم يعتمده مصرف ليبيا المركزي عند تحليله للظواهر النقدية، لذا فإن عملية التحليل اللاحقة ستكون وفقا لهذا المفهوم.

أي أن : عرض النقود بالمفهوم الواسع (M_2) (السيولة المحلية) = عرض النقود بالمفهوم الضيق(M_1) + شبه النقود(الودائع الآجلة + ودائع التوفير)

١. معامل الاستقرار النقدي:[٩]

يتحقق الاستقرار النقدي عندما يتعادل معدل التغيير في كمية النقود $\frac{\Delta m_2}{m_2}$ مع معدل التغيير في إجمالي الناتج الوطني $\frac{\Delta y}{y}$ والفرق بينهما يمثل مؤشر الاستقرار النقدي، كما توضحه المعادلة الاتية.

$$B = \frac{\Delta m_2}{m_2} - \frac{\Delta y}{y}$$

حيث:

B= معامل الاستقرار النقدي.

$\frac{\Delta m_2}{m_2}$ = معدل التغير في عرض النقود بالمعنى الواسع.

$\frac{\Delta y}{y}$ = معدل التغير في الناتج الاجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٣.

فإذا كانت قيمة المعامل B=1 فإنه يدل على حدوث الاستقرار النقدي في الاقتصاد الوطني.

وإذا كانت قيمة B<1 فإن ذلك يدل على ان الاقتصاد يعاني ضغوط تضخمية، وهذا يمثل عدم استقرار نقدي.
وإذا كانت قيمة B>1 فذلك يدل على وجود فجوة انكماشية في الاقتصاد، أي وجود موارد اقتصادية عاطلة، وهذا يمثل عدم استقرار نقدي أيضًا.

جدول (٤) معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي من الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥) بالمليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (٢٠٠٣)	التغير في الناتج%	عرض النقود M_2	التغير في عرض النقود%	معامل الاستقرار النقدي
٢٠٠٠	٢٧٣٦٣.٦	-	١٠٤٨٧	-	-
٢٠٠١	٣٣٢٩٠.٢	٢٢.٦	١٢٣٣٥	١٧.٦	٠.٧٧
٢٠٠٢	٣٣١٦٣.٦	٠.٣٨-	١٢٩٨٧	٥.٢	١٣.٦-
٢٠٠٣	٣٧٤٢٣	١٢.٨٤	١٠٦٣٩	١٨-	١.٤-
٢٠٠٤	٣٩٦٧٨.٨	٥.٦	١٣١٣٦	٢٣.٤	٤.١٧
٢٠٠٥	٤٤٠٨٧.٢	٦.٠٣	١٧٠٩٦	٣٠.١	٤.٩
٢٠٠٦	٤٦٥٨٣.٦	١١.١	١٩٦٥٦	١٤.٩	١.٣
٢٠٠٧	٤٨٨٩٨.٠	٥.٧	٢٦٩٨٢	٣٧.٢	٦.٥
٢٠٠٨	٥٠٢٢٥.٠	٥	٣٩٧٤٥	٤٧.٢	٩.٤٤
٢٠٠٩	٤٩٨٥٤.٧	٢.٧-	٤٤١٦١	١١.١	٤.١-
٢٠١٠	٥١٩٢٢.١٣	٠.٧	٤٦٣٥١	٤.٩	٧
٢٠١١	٢٠١٤٦.٣	١٠٧.٦-	٥٧٩٤١	٢٥	٠.٢٣-
٢٠١٢	٣٩٩٢٢.٧	٢٤.١-	٦٣٧٣٢	٩.٩	٠.٤١-
٢٠١٣	٣٨٨٢٤.٩	٩٨.١	٦٩٠٠٦	٨.٢	٠.٠٨

٢٠١٤	٣٧٧٣٥	٤٧.١-	٦٩٤٠٥	٠.٥٧	٠.٠١-
٢٠١٥	٣٩٨٤٦	٥.٦	٧٨٦٠٦	١٣.٢	٢.٣٥

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركزي، اعداد مختلفة ٢٠٠٠-٢٠١٥.

فمن خلال الجدول رقم (٤) سوف نلاحظ أن الناتج الإجمالي الحقيقي حقق نمو من ٤٤٠٨٧.٢ مليون دينار سنة ٢٠٠٥ أي بمعدل نمو سنوي قدره ٦.٠٣ نقطة ليصل إلى حوالي ٣٨٨٢٤.٩ مليون دينار سنة ٢٠١٣ بمعدل نمو ٩٨.١ نقطة مما يؤكد هذا النمو على وجود اتجاهات تضخمية اختلفت حدتها من سنة لأخرى، أيضًا مما يوضح مدى الاختلال الفارق بين معدل النمو في كمية المعروض النقدي ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مما نتج عنه وجود الاقتصاد في حالة عدم استقرار نقدي، مما دفع الأسعار نحو الارتفاع.

٢- معيار الإفراط النقدي:[١٠]

يقصد بمعيار الإفراط النقدي الفائض في حجم السيولة النقدية عن حاجة النشاط الاقتصادي الكلي (GDP) خلال سنوات الدراسة.

حيث تم حساب الإفراط النقدي وفق العلاقة (M- α GDP) خلال سنوات الدراسة حيث تعبر M عن عرض النقود (GDP) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٣ الثابتة (α) تعني متوسط نصيب وحدة الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة لسنة الأساس ٢٠٠٣.

حيث ά = M/GDP، فلو رجعنا لسنة ٢٠٠٣ حيث كان الناتج المحلي الحقيقي ٣٧٤٢٣.٤ مليون دينار سنة الأساس، وكان عرض النقود يساوي. ٩٠٢٩.٢ مليون دينار

α= 9029.2/37423.4=0.241

وهده النسبة هي التي سوف يتم الاعتماد عليها في الجدول الإفراط النقدي رقم(١٠)، وهي توضح نصيب الوحدة المنتجة (من الناتج المحلي الاجمالي) من اجمالي عرض النقود.

ملاحظة:-

RGDP=الناتج المحلي لإجمالي بأسعار ٢٠٠٣ الثابتة، الإفراط النقدي M-αGDP

جدول (٥) حجم الإفراط النقدي في الاقتصاد الليبي في الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

بالمليون دينار

السنوات	عرض النقود (M_2) (1)	حجم النقود الأمثل (αGDP) (2)	الإفراط النقدي 1-2=(3)	النسبة الإفراط إلى (4)% GDP	GDP بالأسعار الثابتة (٢٠٠٣) (٥)
٢٠٠٠	١٠٤٨٦.٧	٦٥٩٤.٦	٣٨٩٢.١	١٤.٢	٢٧٣٦٣.٦
٢٠٠١	١٢٣٣٤.٧	٨٠٢٢.٩	٤٣١١.٨	١٢.٩	٣٣٢٩٠.٢
٢٠٠٢	١٢٩٨٧.٣	٧٩٩٢.٤	٤٩٩٤.٩	١٥	٣٣١٦٣.٦
٢٠٠٣	١٠٦٣٩.١	٩٠١٩	١٦٢٠.١	٤.٣	٣٧٤٢٣
٢٠٠٤	١٣١٣٥.٥	٩٥٦٢.٥	٣٥٧٣	٩	٣٩٦٧٨.٨
٢٠٠٥	١٧٠٩٦.٣	١٠٦٢٥	٦٤٧١.٣	١٤.٦	٤٤٠٨٧.٢
٢٠٠٦	١٩٦٥٥.٩	١١٢٢٦.٦	٨٤٢٩.٣	١٨	٤٦٥٨٣.٦
٢٠٠٧	٢٦٩٨٢.١	١١٧٨٤.٤	١٥١٩٧.٧	٣١	٤٨٨٩٨
٢٠٠٨	٣٩٧٤٤.٥	١٢١٠٤.٢	٢٧٦٤٠.٣	٥٥	٥٠٢٢٥
٢٠٠٩	٤٤١٦١.٣	١٢٠١٤.٩	٣٢١٤٦.٤	٦٤.٤	٤٩٨٥٤.٧
٢٠١٠	٤٦٣٥٠.٧	١٢٥١٣.٢	٣٣٨٣٧.٥	٦٥.١	٥١٩٢٢.١٣
٢٠١١	٥٧٩٤٠.٩	٤٨٥٥.٢	٥٣٠٨٥.٧	٢٦٣.٥	٢٠١٤٦.٣
٢٠١٢	٦٣٧٣١.٥	٩٦٢١.٣	٥٤١١٠.٢	١٣٥.٥	٣٩٩٢٢.٧
٢٠١٣	٦٩٠٠٥.٩	٩٣٥٦.٨	٥٩٦٤٩.١	١٥٣.٦	٣٨٨٢٤.٩
٢٠١٤	٦٩٤٠٤.٧	٩٠٩٤.١	٦٠٣١٠.٦	١٥٩.٨	٣٧٧٣٥
٢٠١٥	٧٨٦٠٦.٣	٩٦٠٢.٨	٦٩٠٠٣.٥	١٧٣.١	٣٩٨٤٦

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير ونشرات مصرف ليبيا المركز، أعداد مختلفة، ٢٠١٣-٢٠١٤.

ومن خلال تتبعنا للجدول رقم (٥) يتضح الارتفاع الملحوظ في حجم الإفراط النقدي خلال فترة الدراسة حيث ارتفع من ١٦٢٠.١ عام ٢٠٠٣ إلى ٦٩٠٠٣.٥ عام ٢٠١٥ ، مما يعكس إفراط السلطات النقدية في حجم إصداراتها النقدية، والذي تضاعف خلال فترة الدراسة، الامر الذي أدى إلى حدوث زيادات في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق العرض الحقيقي منها، مما ساهم في دفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع.

٣: سرعة دوران النقود:

من المعروف أن التضخم لا يمكن أن يستمر إلا إذا استمر ضح النقود، وبمعنى أفضل أن الزيادة في عرض النقود، بشكل متصل فوق مستوى حاجة الناتج في السوق المحلي، سوف تؤدي لزيادة مماثلة في معدلات التضخم وسوف نركز على المعادلة الآتية:-

$$MV= PY$$

حيث تشير m إلى الكتلة النقدية، وV سرعة دوران النقود.

P يشير إلى مستوى الأسعار، Y الناتج الحقيقي، ولو أخذنا مؤشرات النمو للمعادلة يمكن كتابتها كالتالي:

$$\Delta M + \Delta v = \Delta P + \Delta y$$

$$\Delta P = \Delta M + \Delta v - \Delta y$$

أن المعادلة تأخذ الصورة الآتية:-

$$\Delta P = \Delta m + \Delta v - \Delta y$$

فمن خلال المعادلة نلاحظ أن التضخم له علاقة مع نمو عرض النقود ومع معدل سرعة دورانها وعكسيًا مع نمو الناتج الحقيقي Y.

جدول (٦) سرعة تداول النقود في الاقتصاد الليبي في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ بالمليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (١)	عرض النقود M_2 (٢)	سرعة التداول النقدي (٣) =٢/١
٢٠٠٠	١٧٦٢٠.٢	١٠٤٨٦.٧	١.٦
٢٠٠١	١٨٠٧٩.١	١٢٣٣٤.٧	١.٤
٢٠٠٢	٢٥٩١٤.١	١٢٩٨٧.٣	١.٩
٢٠٠٣	٣٧٤٢٣.٤	١٠٦٣٩.١	٣.٥
٢٠٠٤	٤١٤٨٦.٢	١٣١٣٥.٥	٣.١
٢٠٠٥	٦٦٧٢٨.٢	١٧٠٩٦.٣	٣.٩
٢٠٠٦	٨٠٦٢٤.٢	١٩٦٥٥.٩	٤.١
٢٠٠٧	٨٩٢٦٠.٣	٢٦٩٨٢.١	٣.٣
٢٠٠٨	١٠٥٧٢٨.٤	٣٩٧٤٤.٥	٢.٦
٢٠٠٩	٨٦٢٨٩.٠	٤٤١٦١.٣	١.٩
٢٠١٠	١٠٢٥٣٨.٣	٤٦٣٥٠.٧	٢.٢
٢٠١١	٤٣٣٨٥.١	٥٧٩٤٠.٩	٠.٧
٢٠١٢	٦٣٥٩١.١	٦٣٧٣١.٥	٠.٩
٢٠١٣	٥٩٩٥٢.٥	٦٩٠٠٥.٩	٠.٨
٢٠١٤	٤٣٠٣٠.٢	٦٩٤٠٤.٧	٠.٦
٢٠١٥	١١٩٣٦٤	٧٨٦٠٦.٣	١.٥

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي ٢٠١٤.

من خلال الجدول رقم (٦) نلاحظ أن سرعة دوران النقود قد ارتفعت تدريجيا من ١.٩ سنة ٢٠٠٢ إلى ٤.١ سنة ٢٠٠٦ لكل دينار ثم أخذت في الانخفاض والارتفاع وهذا ما يؤكد على أن سرعة دوران النقود في الاقتصاد الليبي كان لها دور كبير في ارتفاع الأسعار وزيادة التضخم.

٤: فائض أو عجز الطلب:

يقصد بفائض الطلب الزيادة في مجموع الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية على مستوى العرض الكلي بالأسعار الثابتة وسوف ينعكس هذا الفائض في شكل ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة.(١١) وهذا المقياس يستند إلى المنطلقات الاساسية لنظرية كينز في الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، وهي النظرية التي تقرر انه إذا لم يترتب على الزيادة حجم الطلب الكلي زيادة مناظرة في حجم الإنتاج وانصب الأثر كله على زيادة النفقات زيادة تتناسب مع الزيادة في الطلب الكلي، فأن ذلك يؤدي إلى حالة تضخم حقيقي.(١٢)

ويمكننا ان نشير إلى هذا المقياس باستخدام الصيغة الآتية:(١٣)

$$Dx= (Cp+Cg+I) –Y$$

حيث أن:

Dx يمثل إجمالي فائض الطلب.

Cp يمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg يمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I يمثل الاستثمار بالأسعار الجارية.

Y يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

جدول (٧) فائض (أو) عجز الطلب الكلي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥

بالمليون دينار

السنوات	الناتج GDP بالأسعار الثابتة ٢٠٠٣(AS) (١)	الانفاق القومي بالأسعار الجارية (AD)		إجمالي الانفاق القومي (٢)	فائض أو عجز الطلب (٢-١)=(٣)	نسبة فائض (أو) عجز الطلب الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة%
		الاستهلاك النهائي	الاستثمار الاجمالي			
٢٠٠٠	٢٧٣٦٣.٦	٨٣٦٣.٢	٢٣٢١.٢	١٠٦٨٤.٤	١٦٦٧٩.٢-	٦٠.٩-
٢٠٠١	٣٣٢٩٠.٢	١٠٣٣٢.٨	٦١٤٩.٨	١٦٤٨٢.٦	١٦٨٠٧.٦-	٥٠.٤-
٢٠٠٢	٣٣١٦٣.٦	١٩٥٠٥.٥	٩١٥٣.٨	٢٨٦٥٩.٣	٤٥٠٤.٣-	١٣.٥-
٢٠٠٣	٣٧٤٢٣	٢٩٤٠١.٣	٩٧٩٤.٤	٣٩١٩٥.٧	١٧٧٢.٧	٤.٧
٢٠٠٤	٣٩٦٧٨.٨	٣٠٩٠٠.٦	١٠٧٨٤.٤	٤١٦٨٥	٢٠٠٦.٢	٥.٠٥
٢٠٠٥	٤٤٠٨٧.٢	٥٨٣٦٨.٣	١٤٢٧٨.٧	٧٢٦٤٧	٢٨٥٥٩.٨	٦٤.٧
٢٠٠٦	٤٦٥٨٣.٦	٦٩٣٥٩.٢	١٤٩٥٥.٢	٨٤٣١٤.٤	٣٧٧٣٠.٨	٨٠.٩
٢٠٠٧	٤٨٨٩٨.٠	٧٨٥٦٦.٣	٢٠١٨٧	٩٨٧٥٣.٣	٤٩٨٥٥.٣	١٠١.٩
٢٠٠٨	٥٠٢٢٥.٠	٩٠٩٩٣	١٦٨٣١	١٠٧٨٢٤	٥٧٥٩٩	١١٤.٦
٢٠٠٩	٤٩٨٥٤.٧	٧٨٩٩٣.٤	٥٣٠١	٨٤٢٩٤.٤	٣٤٤٣٩.٧	٦٩.٠٨
٢٠١٠	٥١٩٢٢.١٣	١٠٢٣٨٤.٧	١٢٠٩٠	١١٤٤٧٤.٧	٦٢٥٥٢.٥٧	١٢٠.٤
٢٠١١	٢٠١٤٦.٣	١٩٥٢٩.٧	١٣٦٥٢	٣٣١٨١.٧	١٣٠٣٥.٤	٦٤.٧
٢٠١٢	٣٩٩٢٢.٧	٦١٣٩٠.٩	١٤٥٩٨	٧٥٩٨٨.٩	٣٦٠٦٦.٢	٩٠.٣
٢٠١٣	٣٨٨٢٤.٩	٣١١١٠.١	١٤٥٨٢	٤٥٦٩٢.١	٦٨٦٧.٢	١٧.٦
٢٠١٤	٣٧٧٣٥	٢٨٢٥٧.٩	١٥٢٤١	٤٣٤٩٨.٩	٥٧٦٣.٩	١٥.٢

المصدر/ الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، الإحصاءات الاقتصادية، وحدة التجارة الخارجية ٢٠١٤.

نشرات مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية، اعداد مختلفة، ٢٠٠٠-٢٠١٤

من خلال الجدول رقم (٧) نلاحظ أن الفترة من ٢٠٠٠ وحتى الفترة ٢٠٠٣ يكون فيها الطلب أقل من العرض ونستطيع أن نسمي هذه الفترة فترة انكماشية بينما باقي الفترة وحتى ٢٠١٤ نلاحظ أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي يكون هنالك فائض في الطلب مما يشجع على امتصاص السلعة القليلة من العرض الكلي ومن ثم ارتفاع الأسعار وهنا بدأت تظهر فجوة تضخمية بفعل جذب الطلب.

خامسا: النتائج والتوصيات:

النتائج:

١- ازمة ارتفاع المستوى العام للأسعار في ليبيا حاليا هو خليط من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لعل من اهمها غياب الأمن وزيادة الصراعات والانقسامات السياسية.

٢- لقد سجل معدل التضخم السنوي بالرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضًا في العامين ٢٠٠١-٢٠٠٢ على التوالي حيث سجل ١.١٦، ٠.١٤) ثم بدا في التزايد من عام ٢٠٠٧ ليسجل حوالي ١٦.٢١ ووصل لحوالي ٢٥.٩ عام ٢٠١١، وأخذ في الانخفاض ليسجل حوالي ١٩.٨٤ من عام ٢٠١٥.

٣- وجود الاقتصاد في حالة من عدم الاستقرار النقدي وذلك من خلال الاختلال الحادث بين معدل النمو في كمية النقود ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

٤- نلاحظ تنامي دور السيولة في دفع تغيرات الأسعار نحو التزايد وهذا ما يدل على العلاقة الطردية بين كمية النقود والتضخم فكلما زادت معدلات النقود بمستوى يفوق حاجة النشاط الاقتصادي كلما زاد الضغط على الأسعار لتتجه نحو الارتفاع ويحدث التضخم.

٥- نلاحظ أن الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ شهدت تطور فجوة انكماشية حيث كان فائض العرض أكبر من الطلب أما باقي فترة الدراسة شهدت فجوة تضخمية حيث كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي مما يؤدي لزيادة ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم.

التوصيات:

١- يجب الاعتماد على الصناعات التحويلية كمتغير أساسي في النشاط الاقتصادي الليبي وعدم الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للنمو الاقتصادي.
٢- الاعتماد على السياسة النقدية الجيدة وفق الخطط الرشيدة وذلك من خلال الموازنة بين ما يضخ من كمية النقود في الاقتصاد الليبي وما تتطلبه حاجة الاقتصاد من المعروض النقدي.
٣- إمكانية التخفيف من حدة التضخم المتصارع وذلك من خلال مراقبة جهاز الأسعار في الاقتصاد الليبي والمحافظة على قيمة العملة المحلية من الانهيار.
٤- الاستقرار السياسي والنقدي الليبي هما الكفيلان بإخراج الاقتصاد من الاختناقات والمشاكل الاقتصادية التي يعيشها اليوم.
٥- السياسات النقدية والمالية مكملان لبعضهما البعض، ولا يمكن وضع الخطط النقدية والمالية بدون دراسة الوضع الكلي للاقتصاد وما يترتب عن المؤشرات الخارجية المحيطة بالاقتصاد الليبي.

المراجع:

(١)TEAM FRANCOIS ,économique monétaire et financière , economia ,1993,p167.

(٢) غازي حسين (عنابة) ، التضخم المالي ، دار الجبل ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص١٤.

(٣) نبيل الروبي ،مرجع سابق ، ص٢٣٩ بتصرف.

(٤) محمود علي، **أثر السياسة النقدية على أسواق الأوراق المالية في ظل استهداف التضخم بالتطبيق على مصر**، رسالة دكتوراه، جامعة أسيوط، ٢٠١٤.

(٥) عايض هجلان، **إمكانية استهداف التضخم كإطار عام للسياسة النقدية في اليمن في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي ١٩٩٥ – ٢٠١٠**، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٣.

(٦) أيمن حماقي، إبراهيم نصر اليماني، عبير فرحات، **محاضرات في الاقتصاد التطبيقي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٧، ص١٤.

(٧) رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص٥٢.

(٨) إدارة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، قسم الحسابات القومية، أعداد متفرقة، ٢٠١٣.

(٩) أحمد رمضان شنبش، **دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال ١٩٩٤ – ٢٠٠٨**، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ٢٠١٣.

(١٠) إيمان العطوي، **مدى فاعلية السياسة لنقدية في مكافحة التضخم في الفترة منذ بداية التسعينات وحتى برامج الإصلاح الاقتصادي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، ١٩٩٧، ص١٥٧.

(١١) الفضيل، مرجع سبق ذكره، ١٩٨٢، ص٣٠.

(١٢) رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص١٦٠.

(١٣) معهد التخطيط القومي،١٩٧٩، ص٤٤.